

## السيارات المفخخة على خط قمع احتجاجات العراقيين

اتهام طرف ثالث بالتفجيرات محاولة لإخافة المحتجين ودفعهم إلى إخلاء الساحات



لجأت السلطات العراقية إلى اتهام "طرف ثالث" مجهول بالقيام بأحداث عنف تستهدف المتظاهرين ضد سوء الأداء الحكومي والفساد المستشري في مفاصل الدولة وبين مسؤوليها، والهدف من إخال طرف ثالث على خط قمع الاحتجاجات بإعتماد أسلحة فتاكة وسيارات مفخخة هو بث الخوف في نفوس المحتجين ودفعهم إلى إخلاء الساحات وهي فضاءهم المفتوح للضغط على الحكومة وعلى كل الطبقة السياسية.

بغداد - وصلت تطورات الأوضاع في العراق إلى مرحلة تندر بخطورة شديدة بسبب ما يتعرض له المتظاهرون من عنف وقتل غير مبرر تعددت طرقه من استخدام الرصاص الحي وقنابل الغاز وصولاً إلى السيارات المفخخة.

وأفاد مصدر أمني عراقي، بأن مسلحين مجهولين قتلوا، السبت، ناشطاً في الاحتجاجات الشعبية المناهضة للحكومة في العاصمة بغداد.

وقال الملازم في شرطة بغداد، إن "مسلحين مجهولين أطلقوا النار من أسلحة رشاشة على الناشط عدنان رستم، في منطقة الحرية غربى بغداد، ما أدى إلى مقتله". وأضاف المصدر أن "السلطات المختصة فتحت تحقيقاً في الحادث".

ويعتبر رستم، أحد الناشطين البارزين في الاحتجاجات الشعبية المناهضة للحكومة، والمتواصلة منذ مطلع أكتوبر الماضي.

وفي البصرة الواقعة جنوب البلاد، توفي متظاهر عراقي آخر السبت متأثراً بجراح أصيب بها خلال فض قوات الأمن لاعتصام احتجاجي قبل نحو أسبوع، بحسب مصدر طبي.

## وزارة الدفاع العراقية

بينت أن «الطرف الثالث» الذي يقوم باستهداف المتظاهرين السلميين والقوات الأمنية وقتلهم هو «عصابات» تستخدم الأسلحة ورمات الدخان

وقتل 7 محتجين على الأقل وأصيب عشرات آخرون خلال فض قوات الأمن لاعتصام متظاهرين أمام مبنى الحكومة المحلية وسط البصرة، في 8 نوفمبر الجاري.

ويتم استهداف الناشطين المناوئين للحكومة في فترات متباعدة، طال آخرها الشهر الماضي، الناشط حسين عادل وزوجته سارة، حيث قُتل على يد مسلحين مجهولين اقتحموا شقتهم وسط مدينة البصرة.

كما تعرض ناشطون للاختطاف وقد أترهم في خضم الاحتجاجات.

من جانبها، حذرت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان، من خطورة اغتيال وحطف الناشطين، داعية السلطات إلى كشف ملابسات مقتل رستم.

وقالت اللجنة، التي يرأسها أرشد الصالحي، في بيان إنها "تكرر مخاوفها بشأن خطف واغتيال الناشطين والمدونين والمنظمات المدنية".

وارتفع عدد القتلى بين صفوف المحتجين العراقيين المناوئين للحكومة إلى 4 جراء انفجار سيارة مفخخة، مساء الجمعة، وسط العاصمة بغداد، وفق ما أفاد به المرصد العراقي لحقوق الإنسان.

وقال المرصد، في تغريدة على صفحته في تويتر، إن تفجير السيارة المفخخة في المنطقة الواقعة بين ساحتى التحرير والطيران وسط بغداد، خلف 4 قتلى على الأقل و20 جريحاً.

وارتفع بذلك عدد القتلى في صفوف المتظاهرين، الجمعة، إلى 7، إثر مقتل ثلاثة على يد قوات الأمن في ساحة الخالدي، القريبة من ساحة التحرير.

ويأتي هذا التفجير بعد وقت وجيز على انفجار عبوة ناسفة وقنابل صوتية على متظاهرين في بغداد وحافظه ذي قار، ما أوقع 21 جريحاً.

وهذه أول مرة يتم فيها استهداف المتظاهرين بانفجارات منذ بدء الاحتجاجات المناوئة للحكومة مطلع أكتوبر الماضي، والتي تطالب برحيل حكومة عادل عبدالمهدي، التي تتولى السلطة منذ أكثر من عام.

ومنذ ذلك الوقت، سقط في أرجاء العراق 335 قتيلًا و15 ألف جريح، استناداً

إلى أرقام لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، ومفوضية حقوق الإنسان (رسمية تتبع البرلمان)، ومصادر طبية وحقوقية.

وأعلنت خلية الإعلام الأمني، حصيلة الانفجار الذي وقع قرب ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، مساء الجمعة، فيما أعلنت قيادة عمليات بغداد عن إعادة فتح طريق ساحة الطيران - الخالدي.

وقالت الخلية إن "مواطناً استشهد وأصيب 16 بانفجار عبوة أسفل عجلة قرب ساحة التحرير ببغداد".

وأضافت أن "القوات الأمنية تجري تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث".

وناشدت القيادة "المتظاهرين في ساحة التحرير وامتداداتها، المحافظة على سلمية التظاهر في مناطق الخالدي والسنك، والمحافظة على الأموال العامة والخاصة".

وتحدثت لجنة حقوق الإنسان النيابية في بيان وفق وكالة الأنباء العراقية السببت عن طرف ثالث مطالبه قوات الأمن بالتعاون في مداخل التفقيش والساحات خوفاً من دخول ما اعتبرته طرفاً ثالثاً.

وقالت اللجنة إن "التفجيرات تثبت وجود الطرف الذي يسعى إلى زعزعة الأمن ونشر الفوضى، وهذا الأمر يخالف القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، والعهود الدولية لحقوق الإنسان".

ودعت اللجنة "إلى الكشف عن الجهات التي نفذت التفجير الإرهابي الذي استهدف المتظاهرين السلميين".

من جهتها بينت وزارة الدفاع العراقية، الجمعة، أن "الطرف الثالث" الذي يقوم باستهداف المتظاهرين

السلميين والقوات الأمنية وقتلهم، هو "عصابات" تستخدم الأسلحة ورمات الدخان القاتلة.

وجاء ذلك، في بيان أصدرته الوزارة، كشف ما صرح به وزيرها نجاح الشمري عن وجود "طرف ثالث" يقوم باستهداف المتظاهرين وقتلهم.

وقال الشمري، الخميس، إن هناك "طرفاً ثالثاً يقوم بقتل المتظاهرين" في العراق من خلال قنابل دخلت البلاد دون علم السلطات، وذلك في معرض تعليقه على سقوط ضحايا خلال التظاهرات التي

تعم عدة مدن منذ مطلع أكتوبر الماضي. وقالت الوزارة في البيان إن "من يقصدهم الوزير ممن وصفهم في تصريحه بالطرف الثالث الذي يقوم باستهداف المتظاهرين السلميين والقوات الأمنية وقتلهم، هم عصابات تستخدم الأسلحة وتستخدم رمات الدخان القاتلة ضد أبناء شعبنا من المتظاهرين والقوات الأمنية".

وتحدث تقرير لمنظمة العفو الدولية بداية الشهر الجاري قائلاً إن القنابل المسيلة للدموغ والقنابل الدخانية التي استخدمتها قوات الأمن العراقية ضد المحتجين وتسببت في إصابات قاتلة و"شنيعة"، إيرانية الصنع وأن مصدرها منظمة الصناعات الدفاعية الإيرانية.

وذكرت المنظمة في تحديث لبيان صحافي كانت نشرته في أواخر أكتوبر حول القنابل الفتاكة التي اخترقت جماعات محتجين في العراق، أن القنابل المستخدمة هي من صنع منظمة الصناعات الدفاعية الإيرانية وأخرى من صنع صربيا. ولا يعرف إن كان الطرف الثالث الذي تحدثت عنه جهات رسمية

وكان المتظاهرون تمكنوا سابقاً من السيطرة على أربعة جسور حيوية تربط ضفتي نهر دجلة وتصل شرق بغداد بغربها، حيث المنطقة الخضراء التي تضم المقار الحكومية والسفارات الأجنبية.

لكن قوات مكافحة الشغب تمكنت قبل نحو أسبوعين من استعادة السيطرة على ثلاثة جسور والأحياء المجاورة لها، وإعادة المتظاهرين إلى ساحة التحرير وجسر الجمهورية بوابل من القنابل المسيلة للدموغ والرصاص الحي.

وقررت قيادة عمليات بغداد صباح السبت سحب وحداتها من المنطقة التي كانت تفصل بينها وبين المتظاهرين كتل إسمنتية، ما سمح للمتظاهرين بالتقدم والاعتصام عند بداية جسر السنك.

وطالب المحتجون في بداية الاحتجاجات بتحسين الخدمات وتأمين فرص عمل ومحاربة الفساد، قبل أن تشمل مطالبهم رحيل الحكومة والنخبة السياسية المتهمه بالفساد.

عزل رؤساء البلديات  
الموالين للأكراد  
متواصل في تركيا

أنقرة - واصل النظام التركي السبت سلسلة الإقالات التي تستهدف الفائزين في الانتخابات البلدية الأخيرة التي عكست نتائجها هزيمة قاسية لحزب الرئيس رجب طيب أردوغان.

وعزلت السلطات التركية السبت أربعة رؤساء بلديات من حزب الشعوب الديمقراطي مؤيد للأكراد، للاشتباه بـ"انتمائهم إلى تنظيم إرهابي" وعيّن محلهم آخرين يحظون بقبولها، على ما أعلنت وكالة أنباء الأناضول الرسمية.

وذكرت الوكالة أنه تم تعليق عمل رئيس بلدية سوروج في محافظة شانلي أورفة بالإضافة إلى رؤساء بلديات مازيداغي وسافور وديريك في محافظة ماردين.

وتتهم أنقرة حزب الشعوب الديمقراطي، ثالث أكبر أحزاب البلاد، بالارتباط بحزب العمال الكردستاني، الذي يشن تمرداً انفصالياً مسلحاً ضد أنقرة منذ 1984.

وخلال الأشهر الأخيرة، تعرض الحزب المعارض لحملة قمع شديدة خصوصاً أنه الحزب الوحيد في البرلمان الذي انتقد العملية العسكرية التركية في شمال سوريا والتي اعتبرها "غزواً".

ويأتي عزل رؤساء البلديات الأربعة آخر الإقالات ضمن سلسلة طويلة لرؤساء بلديات فائزين في الانتخابات تم عزلهم مقابل تعيين مواليين للحكومة أو إسلاميين بدلاً منهم.

وبلغ عدد رؤساء البلديات المنتخبين إلى الحزب الذين أوقفهم السلطات التركية عن العمل حتى الآن 24 شخصاً. وكانت السلطات قد اعتقلت الأسبوع الماضي رئيس بلدية إبييوكول في محافظة فان بجنوب شرق تركيا، ونائبته كما وجهت لهما تهمة "الدعاية الإرهابية" والانتماء إلى حزب العمال الكردستاني.

وقالت الأوساط السياسية عن هذا الاعتقال ليس سوى تهديد لموجة جديدة من الاعتقالات لرؤساء البلديات المؤيدين للأكراد وتعيين الخاسرين في الانتخابات من حزب العدالة والتنمية مكانهم.

كما أطلقت وزارة الداخلية التركية عملية عسكرية ضد المسلحين الأكراد في مناطق من بينها مدن "ديار بكر" و"موس" و"بنغول" ذات الأغلبية الكردية، في جنوب شرق البلاد.

ولجأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى عزل رؤساء البلديات الذين لا ينتمون إلى حزبه وليسوا من المقربين للدوائر الإسلامية في تركيا في مسعى لتجاوز الهزيمة التي لحقت بحزبه العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية الماضية، وقد كانت خسارة بلديتي أنقرة وإسطنبول اللتين كانتا في السنوات الماضية تحت سيطرة هذا الحزب الإسلامي أكبر عناوين الانتكاسة.

واستند أردوغان في حملته على مرسوم رئاسي سنه في العام 2016 يمنح الرئيس صلاحية عزل الفائزين في الانتخابات التي تخلت بذمتهم شبهات "إرهاب" واستبدالهم بشخصيات أخرى لتولي المناصب التي يفترض أن يكون من يشغلها منتخباً.

## وزير الدفاع الكويتي: الفساد سرّع استقالة الحكومة

مجلس الوزراء ووزير الدفاع بإحالة الموضوع إلى النيابة العامة وتسريبه للكتب السرية الصادرة منه، وتعدده إخفاء الحقيقة الكاملة عن الشعب الكويتي لاسيما الردود الواردة له وفي هذا التوقيت بالذات وبعد استقالة الحكومة رغم ادعائه بعلمه بالشبهات منذ أكثر من سبعة أشهر وهو ما بثت الأهداف والتطلعات السياسية التي يتبناها والتي لا تنظلي على أهل الكويت ولا تغيب عن فطنتهم.

وكان المتحدث باسم الحكومة طارق المزرم قد أوضح، في بيان نشر الخميس، أن استقالة الحكومة كانت بسبب انتقادات في البرلمان طالت وزراء عديدين لسوء إدارتهم.

وفتح استقالة الحكومة التي يرأسها الشيخ جابر المبارك الصباح المجال أمام تشكيل حكومة جديدة في هذا البلد الخليجي المعتمد على النزاعات بين الحكومة والبرلمان.

والبرلمان الحالي هو نتاج انتخابات مبكرة تم تنظيمها في نوفمبر 2016 على إثر حل البرلمان الذي سبقه بسبب

الصدوق والحسابات ولم تخرج عن النشاط المنشأ من أجله. وقال الجراح "من غير المستغرب من نائب رئيس

وزراء الدفاع منذ تاسيسها، مشيراً إلى أنه منذ توليه حقيبة وزارة الدفاع لم يغير الأهداف والأغراض التي أنشأ لها

ترتيب الفريق الحكومي لم يصب عين الحقيقة، بل إن السبب الرئيسي لدوافع تقديم الاستقالة، هو تجنب الحكومة عدم الالتزام بقسمها من خلال تقديمها للإجابات حول ما تم توجيهه من استفسارات واستضاحات لرئيس مجلس الوزراء حول التجاوزات التي تمت في صندوق الجيش والحسابات المرتبطة به".

من جانبه أكد وزير الداخلية الكويتي الشيخ خالد الجراح استعداده للمثول أمام القضاء لإثبات براءته أمام القيادة السياسية والشعب الكويتي، في معرض رده على تصريحات وزير الدفاع.

وقال الجراح، في بيان صحافي السبت، "لقد المنى ما تم تسريبه وتداوله في وسائل التواصل الاجتماعي من اتهامات فيها المساس بي وبأسرتي وطعن في ذمتي المالية دون دليل أو برهان".

وأكد أن صندوق الجيش وحسابات الجيش قد تم إنشاؤها منذ تأسيس الجيش الكويتي ولها أغراض تخصص بالأمن الوطني للبلاد وقد أشرف عليها

الدافع كشف الحقيقة أم الطموح السياسي

صندوق الجيش وحسابات الجيش قد تم إنشاؤها منذ تأسيس الجيش الكويتي ولها أغراض تخصص بالأمن الوطني للبلاد وقد أشرف عليها وزراء الدفاع منذ تأسيسها

وتعود آخر استقالة للحكومة إلى أكتوبر 2017 بعد مكرة حجب نقدها نواب المعارضة ضد وزير اتهم بارتكاب تجاوزات مالية وإدارية. وهذه الحكومة المستقبلية هي سابع حكومة شكلها الشيخ جابر المبارك منذ 2011 حين تولى رئاسة مجلس الوزراء خلفاً للشيخ ناصر المحمد.